

مصر قبل الجميع .. ضرورة تغيير المفاهيم السائدة .. ٤. مجلس الشعب سلطة رقابية و ليس سلطة تشريعية

Back to messages

Mohammad Salem
To mod@afmic.gov.eg, القوات المسلحة المصرية
10/15/2011
Reply

From: Mohammad Salem (mszsalem@hotmail.com)
Sent: Saturday, October 15, 2011 11:01:23 PM
To: mod@afmic.gov.eg; القوات المسلحة المصرية (mmc@afmic.gov.eg)

٤٢. مصر قبل الجميع .. ضرورة تغيير المفاهيم السائدة

٤. مجلس الشعب سلطة رقابية و ليس سلطة تشريعية

رسائل موجهة إلى القوات المسلحة المصرية

بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١١ الساعة الواحدة وست وأربعون دقيقة صباحا

١. يصيبُ المرءَ الدهشةُ والإستغراب لإصرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة المسؤول عن إدارة شئون الوطن بصفةٍ مؤقتة فى هذه المرحلة العصيبة من تاريخه على التمسُّك بتنفيذ وتطبيق العديد من المفاهيم التى أورَدَت الوطن موارد الهلاك والخراب والفساد خلال العقود الستة الماضية والتى يتصدرها مفهوم تولى مجلس الشعب لمهمة إقتراح وسن القوانين والتشريعات التى تنظم نواحى الحياة المختلفة فى ربوع الوطن. فهذه المهمة هى أهم وأخطر الأُسُسْ التى يقوم عليها بنيان التقدُّم والإزدهار لأى شعبٍ من الشعوب حيث أن صلاح الشعوب لا يبدأ ولا يستمر ولا يتحقق إلا بصلاح التشريعات التى تنظم جميع جوانب حياته كما أن إرتقاء الشعوب والأوطان أمرٌ مُحالٍ ما لم تُشكل هذه التشريعات المختلفة فى المجالات التعليمية والصناعية والزراعية والخِدَمية .. الخ .. منظومةً تخطيطية وإدارية وتنفيذية صحيحة ومتكاملة تكون بمثابة القاطرة التى تقود مسيرة الوطن صوبَ التقدُّم والنهضة والإزدهار.

٢. يفرضُ المنطقُ السليمِ العديدَ من الحقائق التى يتوجب على القائمين بمهام الحُكْم فى أى وطنٍ الإلتزامَ بها لتحقيق التقدُّم فيه. وأُولَى هذه الحقائق ـ بل وأهمُها على وجه الإطلاق ـ هى أن مهمة وضعِ أفضل التشريعات وسن أفضل القوانين التى تنظم حركة الحياة وجوانبها المختلفة فى أى وطن أمرٌ يختصٌ به دونَ غيرِهم العلماء والخبراء والمتخصصون الأكْفاء والأُمَناء من أبناء الوطن كلٌ حسبَ مجال علمه وخبرته وتخصُّصه وهى حقيقة فكرية وسياسية وإقتصادية فى آنٍ واحد تتضمنها نظرية (الحُكْم للتكنوقراط) التى ثُبُتَتْ صحتُها منذ قرونٍ طويلة وصارت تضرب بِجذورٍ عميقة فىٍ جميع البلدان المتقدمة التى أخذت بها منذ بدايات نهضتها حتى صارت معلما أساسياً وشرطاً رئيسياً من شروط بدْءِ هذه النهضة وإستمرارِها وتنميتِها وتطويرِها حتى تُحقق أهدافَها الموضوعة لصالح الوطن.

٣. يتكون مجلس الشعب المصرى بحكم القواعد الدستورية المنظمة لتكوينه من أفراد الشعب المنتَخَبين من قِبَل أفراد دائرتهم الإنتخابية دونما إشتراط لأى مواصفات يجب توافُرها فىِ أعضاء المجلس سوى الحصول على شهادة محو الأمية كدليل على القدرة على القراءة والكتابة إضافة إلى شروطٍ أخرى خاصة بالصفة الإنتخابية (عامل ـ فلاح ـ مهنى .. الخ) وصحيفة الحالة الجنائية وما يماثلها من شروط. ولا يشترط الدستور أى إشتراطاتٍ متعلقة بالمستوىٍ العلمى أو المكانة العلمية أو الخبرة والكفاءة المهنية .. الخ .. التى يتوجب توافرها فى عضوٍ يمثل شعباً فى مجلس بهذا القدر من الأهمية بحكم مسؤولياته تجاه مواطنيه وبحكم مشاركته فى تسيير أمور الوطن.

٤. ينبنى على ما سبقَ أن إختيارٍ أعضاء مجلس الشعب من قِبَلْ المواطنين فى إنتخابات حرة صادقة يمكن ـ بل ويجب ـ إعتبارُه تعبيراً عن الثقة وتفويضاً من المواطنين لهؤلاء الأعضاء للنيابة عنهم ولتمثيلهم فى هذا المجلس الهام وذلك لمراقبة أداء السلطة التنفيذية ومدى إلتزامها بواجباتها الأساسية فى خدمة المواطنين وتحقيق أهداف المنظومات المختلفة لجميع جوانب الحياة بالوطن ولكن لا يمكن بأى حال من الأحوال إعتباره تفويضاً لهؤلاء الأعضاء لتولى مهمة دراسة مشاكل الوطن وإقتراح الحلول المناسبة لهاً ووضع خطط التنمية والتطوير لها إذ أن هذه المهام هى التى تشكل جوهَر ومفهوم منظومة النهضة والتقدُّم للشعوب والأوطان وهى كما سلفَ القولُ مهمة يختصٌ بها العلماء والخبراء والمتخصصون الأُمَناء والأكْفاء من ابناء الوطن وليس أبنائه المُنتَخبين لتمثيل بقية أفراده للتعبير عن مطالبهم أو إحتياجاتهم والعمل على توفيرها لهم فى دوائرهم الإنتخابية.

٥. بالنظر إلى ما سبقَ يتبين أنه من الضرورة بمكان العمل بصورةٍ عاجلة على إصلاح الهيكل التنظيمى لمؤسسات الوطن المختلفة بحيث يقتصر دورُ مجلس الشعب على القيام بمراقبة ومتابعة أداء السلطة التنفيذية فى جميع مجالات عملها والإبلاغ عن أى تقصير أو تهاون أو فساد فى هذا المجال إلى السلطة المختصة وهى هيئة الرقابة الوطنية للتحقق من صحة هذه الأمور وإتخاذ الإجراءات الرادِعَة والعقابية اللازمة تجاهَ المقصرين من أعضاء السلطة التنفيذية بدءاً من رئيس الوزراء حتى أصغر الموظفين العامين بالدولة بغير تفرقةٍ أو تمييز بالإضافةً إلى القيام بمهمة مراقبة أداء جميع الكيانات الخاصة الوطنية والأجنبية (الإنتاجية أو الخدمية أو الإستثمارية .. الخ) أيا ما كان توصيفُها ومتابعة أدائها ومدى إلتزامها بالقوانين الوطنية التى أُنشِأَت بموجبها وبالقوانين المصرية الخاصة بمجالات عملها وإتخاذ نفس الإجراءات السابقة ضد أىٍ ممن يتولون مواقع

المسؤولية فيها حالَ حدوث أى تقصير أو تهاوَن أو فساد أو إنتهاك لهذه القوانين التى تحدد إشتراطات عملها ومجالاته وأهدافه المختلفة.

٦. يجب **إعادة تكوين وتشكيل الهيكل التنظيمى لمؤسسات وسُلُطات الحكم المختلفة بالوطن** والمسؤولة عن إدارة أمور الحياة المختلفة فيه وإعادة صياغة مواد الدستور التى تحدد إختصاصات ومجالات عمل كل مؤسسة من هذه المؤسسات وعلاقتها بغيرها من مؤسسات الحكم بحيث يكون **مجلس الشعب هو السلطة الرقابية** التى تختصُ بمراقبة ومتابعة أداء **السلطة التنفيذية التى يمثلها مجلس الوزراء** وأن **يختصُ مجلس الشورى بمهام السلطة التشريعية** التى تقوم بدراسة المشاكل ووضع الحلول وإقتراح خطط الإصلاح والتنمية والتطوير ووضع التشريعات وسن القوانين إستناداً إلى العلم والخبرة والكفاءة والأمانة لتشكيل المنظومة التخطيطية والإدارية والتنفيذية المُثْلَى التى تمثل العقل المفكر للوطن والقاطرة التى تقود مسيرته صوبَ النهضة والتقدُم.

٧. إن الظروفَ العصيبة التى يمرُ بها الوطن فى هذه المرحلة الحَرجَة والفاصلة من تاريخه تمثل ـ رغم آلامها وأحزانها ـ فرصةً نادرة لا تتكرر كثيراً لإصلاح ما تم نهبُه وتدميرُه وتخريبُه من مُقدراته وإعادة بنائه من جديد على **أُسُس صحيحة وسليمة وقوية وراسخة لا تسمح لأى فاسدٍ أو مُفسدٍ جديد اياً ما كان موقعه بأن يمَس مقدرات الوطن وثرواته بأى نهبٍ أو إفساد أو تدمير أو تخريب وتكون رادِعاً قاصِماً له يتولى مهمة بترِه وإستئصاله** قبلَ أن تسول له نفسُه الإقدامَ على الإضرار بمصالحِ الشعب وسلامة الوطن. وفى هذا السبيل يجب علينا إعادة النظر فى العديد من المفاهيم التى كانت أسباباً مباشرة لهذا النهب والفساد والإفساد وا لخراب والدمار الذى حاقَ بجميع مجالات الحياة فى الوطن. ويمثل **إعادة تكوين وتشكيل الهيكل التنظيمى لمؤسسات وسُلُطات الحكم المختلفة بالوطن** وتحديد مهامِها أحد أهم المهام التى يجب علينا أن نضطلع بها دونما تردُد أو تأخير والتى يمثل **إعادة تحديد مهام مجلس الشعب كسلطةٍ رقابية لا علاقة لها بالتشريع** أحد جوانبها الأساسية التى ينبغى وضعُها موضع التطبيق فى أقرب وأسرع وقتٍ ممكن من أجل صالح الشعب ومن أجل مصالح الوطن. والله الموفق.

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/